AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثامنة
الخرطوم، السودان، 16-21 يناير 2006
-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/226 (VIII)

تقرير المؤتمر الوزاري
للاتحاد الأفريقي حول السلع
-

تقرير المؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي حول السلع

مقدمة:

يجب أن نتذكر أن معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية منحت مكاناً بارزاً لتنمية السلع الأفريقية وذلك في المواد 46 و49 و52 و54.

واستلهاماً لهذه المواد، فإن مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين الذي انعقد في موريشيوس في يونيو 2003 وجه مفوضية الاتحاد الأفريقي لتفعيل وتنسيق تنفيذ السياسات من أجل دعم الانتاج وتجارة السلع الأفريقية. وصادقت قمة الاتحاد الأفريقي على التوجيه أثناء قمة مابوتو التي انعقدت في يوليو 2003.

وتنفيذاً لذلك التوجيه ، نظمت المفوضية نشاطين هما على وجه التحديد: ندوة حول "السلع الأفريقية: المشاكل والخيارات الاستراتيجية" عقدت بأديس أبابا من 16 إلى 18 نوفمبر 2005 ومؤتمر وزراء التجارة حول السلع الذي عقد بأروشا، تنزانيا من 21 إلى 23 نوفمبر 2005.

يقدم هذا التقرير ملخصاً مقتضباً للإجتماعين. كذلك فإن إعلان وخطة العمل بشأن السلع واللذين اعتمدهما الوزراء مرفقان بالتقرير كي تنظر فيهما القمة.

ندوة حول السلع الأفريقية ، المشاكل والخيارات الاستراتيجية، أديس أبابا، 16 إلى 18 نوفمبر 2005:

هدف الندوة هو جمع الخبراء من الدول الأعضاء في الأتحاد الأفريقي ومنظمات السلع الأفريقية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية على صعيد واحد وذلك لبحث مشاكل السلع الأفريقية وإعداد توصيات ينظر فيها وزراء التجارة الأفريقيون.

تم إجراء عدد من الدراسات ، قدمت من قبل المفوضية والأنكتاد والصندوق المشترك للسلع. وخلال الندوة التي استغرقت 3 أيام ، تداول الخبراء حول اتجاهات اقتصاد السلع العالمي مع تركيز خاص على السلع الأفريقية والخيارات الاستراتيجية وإعادة تنظيم أسواق السلع الأفريقية بما في ذلك تعزيز التجارة البينية في السلع الأفريقية وإجراء تبادل للسلع الأفريقية وتنويع وبناء الشراكات والقدرات بين اتحادات منتجي السلع الأفريقية.

وشكلت الندوة لجنتين فرعيتين حول السلع الزراعية والسلع غير الزراعية على التوالي. وضمنت تقارير وتوصيات اللجنتين في تقرير الندوة الذي تم رفعه إلى وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي.

تود المفوضية أن تعرب عن تقديرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولحكومة اليابان وذلك للدعم المالي للندوة وللأنكتاد والصندوق المشترك للسلع لدعمها الفني والمهني والذي ساهم بصورة كبيرة في نجاح الندوة.

مؤتمر وزراء التجارة حول السلع ، أروشا من 21 إلى 23 نوفمبر 2005:

انعقد مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي حول السلع بعد انعقاد اجتماع المسئولين الرفيعي المستوى في أروشا من 21 إلى 22 نوفمبر 2005. ونظر الخبراء في تقرير الندوة حول السلع وتناولوا بالتفكير الدقيق كل الموضوعات التي تضمنها تقرير الندوة والدراسات الفنية التي رفعت إلى الاجتماع. وأعد الخبراء بعد ذلك مشروع أعلان حول السلع الأفريقية ينظر فيه الوزراء.

افتتح صاحب السعادة أماني أبيد كارومي، رئيس زنجبار المؤتمر وفي أعقاب الجلسة الافتتاحية حلل الوزراء ، بعناية ، مشروع الإعلان وخطة العمل اللذين أعدهما اجتماع كبار المسئولين واعتمدهما.

يتكون إعلان وخطة عمل أروشا الملحقان بهذا التقرير من الأجزاء الخمسة الآتية:-

أولا- **الديباجة:**

تحتوى على تصريح سياسي يركز على أهمية السلع للتنمية الأفريقية وتوضح الحاجة إلى عمل مشترك لمعالجتها.

ثانيا- **إعلان أروشا حول السلع الأفريقية:**

يقر الإعلان بالاعتماد الكبير للاقتصاديات الأفريقية على التجارة في السلع. ويتمثل هذا الاعتماد في المساهمة الكبيرة للسلع في كسب العيش وعائدات الصادر والإستخدام. وتأتي 65% من الصادرات في أفريقيا من قطاع السلع كما أن نصف الدول في أفريقيا تقريباً تحصل على 80% من عائدات صادراتها من السلع.

يحدد الإعلان المجالات التي تعهدت الدول الأفريقية بمعالجتها وكذلك مقترحات الإجراءات التي يجب اتخاذها ويشمل ذلك تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وإعداد نماذج مناسبة لإدارة مخاطر السلع وتنويعها وفرص الوصول إلى السوق والحصول على الائتمان والتجارة البينية وتجارة الجنوب – الجنوب والاستفادة من المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية.

ثالثا- **خطة عمل أروشا حول السلع الأساسية الأفريقية:**

دعت خطة العمل إلى إجراءات مشتركة لمعالجة هذه المشاكل وتشمل:

- تنويع أنظمة الإنتاج وإدخال سلع حيوية.
- الحصول على ونقل تقنية سليمة من الناحية البيئية لرفع جودة وإنتاجية السلع التقليدية وكذلك السلع غير التقليدية ،
- إجراءات لمعالجة مجمل معوقات جانب الإمداد.
- إعتماد أدوات وإجراءات لمعالجة مشاكل أكثر تحديداً ذات صلة بالأسعار وقواعد أنظمة التجارة المتعددة الأطراف وإنشاء فريق عمل دولي للسلع

وصندوق تنويع صادرات السلع وتبادل السلع الأفريقية وتعزيز الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الإضافية في إطار مشروع "المعونة من أجل التجارة".

رابعا- **إجراءات الدعم الدولي:**

يدعو هذا الجزء من الإعلان الشركاء في تنمية أفريقيا لتقديم الدعم المالي والفني لمنتجي السلع الأفريقية في ثلاث مجالات محددة هي التجارة وإدارة التمويل وخطر وتبادلات السلع. ويشمل كل مجال عدداً من الإجراءات التي تحث أفريقيا المجتمع الدولي على اتخاذها. وفيما يتعلق بالتجارة، فقد تم التركيز على الإجراءات التي ستتخذ داخل منظمة التجارة العالمية والأنكتاد والصندوق المشترك للسلع.

خامسا- **إطار المتابعة المؤسسي:**

دعا الإعلان إلى إنشاء آلية متابعة داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي لمراقبة تنفيذ الإعلان وخطة العمل بما في ذلك إمكانية إنشاء فريق عمل للسلع الأفريقية. كذلك تمت دعوة الشركاء الإقليميين والدوليين للتعاون مع المفوضية في هذه المهمة.
تم إرفاق إعلان وخطة عمل أروشا مع هذا التقرير كي تنظر فيهما القمة.

تدابير يجب أن يتخذها المؤتمر:

إن القمة مدعوة إلى:

1- الإحاطة علماً بتقرير الندوة حول السلع والمؤتمر الوزاري حول السلع.
2- المصادقة على إعلان وخطة عمل أروشا حول السلع الأفريقية.
3- تفويض مفوضية الاتحاد الأفريقي للقيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بأنشطة إنشاء آلية متابعة لتنفيذ الإعلان.
4- الإعراب عن تقديرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة اليابان والصندوق المشترك للسلع لدعمهم المالي للندوة والمؤتمر وللأنكتاد والصندوق المشترك للسلع لدعمهما الفني والوثائق الممتازة التي أعدت للاجتماعات.
5- الإحاطة علماً بالجهود التي بذلتها المفوضية في تنفيذ مقررات مؤتمر القمة بشأن السلع الأفريقية.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

EX.CL/226 (VIII)
ANNEX.I

إعلان وخطة عمل أروشا
حول السلع الأفريقية
-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي
حول السلع
أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، 21-23 نوفمبر 2005
-

الأصل: إنجليزي

AU/MIN/COM/DECL. REV.1

إعلان وخطة عمل أروشا
حول السلع الأفريقية
-

إعلان وخطة عمل أروشا
حول السلع الأفريقية

أولا- الديباجة

نحن وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي المجتمعون في مؤتمرنا الاستثنائي الثاني في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة في 23 نوفمبر 2005 بهدف بحث الإشكالية الحالية والخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالسلع،

إذ ندرك أن السلع تشكل جوهر صادرات أغلبية الدول الأعضاء؛

إذ نؤكد على أن إنتاج السلع يشكل أهم مصدر للدخل والعمالة لسكاننا؛

إذ نذكر بالأهمية التي توليها معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية وكذلك بالتزامنا بتنفيذ النيباد باعتبارها البرنامج الاجتماعي الاقتصادي للاتحاد الإفريقي؛

إذ نذكر أيضا بمقررات مؤتمرنا الأول المنعقد في موريشيوس في يونيو 2003 ومؤتمرنا الثالث المنعقد في القاهرة في يونيو 2005 حول ضرورة حل المشاكل المتعلقة بالسلع في إفريقيا والتفويض الممنوح لمفوضية الاتحاد الإفريقي لوضع إطار لحل جميع جوانب مشاكل السلع في القارة الإفريقية؛

إذ نقّر بأن الأسعار العادلة والمنصفة والمستقرة للسلع الإفريقية تلعب دورا حاسما في تخفيف حدة الفقر وتحسين ظروف المعيشة للسكان الريفيين في إفريقيا؛

إذ نؤكد اقتناعنا الراسخ بأن تحويل السلع في بلداننا سيسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد وتنمية بلداننا؛

إذ نعبر عن قلقنا البالغ إزاء انخفاض حصة إفريقيا في التجارة العالمية والهبوط المستمر لأسعار المنتجات الزراعية الإفريقية؛

إذ نعبر أيضا عن قلقنا إزاء غياب التقدم في تلبية احتياجات المنتجين الإفريقيين للسلع خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية وإذ نشدد على ضرورة تحديد إجراءات واقعية لإيجاد حل لمسألة تقلب أسعار السلع؛

إذ نؤكد على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي وشركاء إفريقيا بتقديم دعم متواصل ومناسب لجهود إفريقيا للاستخدام الأمثل لمواردها بهدف تنميتها؛

إذ نعيد تأكيد التزاماتنا بضمان التكامل الاقتصادي والتعاون وتشجيع تجارة سلعنا فيما بين البلدان الإفريقية وكذلك التزامنا بتعزيز تنفيذ النيباد باعتباره البرنامج الاجتماعي الاقتصادي للاتحاد الأفريقي ومجموعاتنا الاقتصادية الإقليمية وتحسين التنسيق والتعاون فيما بينها تحت مظلة الاتحاد الإفريقي؛

إذ نؤكد اقتناعنا بضرورة صياغة وتنفيذ استراتيجية مشتركة للسلع؛

إذ ندرك ضعف الإطار المؤسسي لإدارة إشكالية السلع الإفريقية وضرورة تعزيز المؤسسات بهدف إنشاء سلاسل أكثر صلابة لقيّم السلع؛

نعلن ما يلي:

ثانيا- <u>إعلان أروشا حول السلع الأفريقية</u>

1- إننا نقر أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لن يتم إلاّ إذا استفاد منه 70% من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الريفية ويسعون لتحصيل الرزق من خلال إنتاج السلع والاتجار بها. ونحن مقتنعون بأن تنمية قطاع السلع في الدول الأعضاء شرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

2- وفي الوقت الذي يعتبر فيه الاعتماد على السلع مشكلة، فإن إنتاجها والاتجار بها لهما تأثير مهم على توفير الدخل وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى مساهمتهما المباشرة في رفع مردود الصادرات. إنه من الاستحالة بمكان القضاء على الفقر والوصول إلى التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدون تحسين شروط وإمكانيات منتجي السلع. إننا عاقدون العزم على معالجة المشاكل التي يعاني منها منتجو السلع لضمان أن تحقق أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة.

3- تعتبر غالبية الدول الأفريقية دولاً نامية تعتمد على السلع وهو الأمر الذي يلقي بثقله على هذا القطاع. وفي الكثير من بلداننا، فإن 65% من إجمالي الصادرات مصدره قطاع السلع ويحصل نصف البلدان الأفريقية على ما يزيد على 80% من عائدات الصادرات بفضل قطاع السلع. وفي الكثير من البلدان الأفريقية تشكل ثلاث أو أربع سلع المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير وللدخل الحكومي وكذلك للعمالة. إنه لزاماً علينا أن ننوع بني الإنتاج وأن نلزم أنفسنا بالتقيد بهذه الطريقة في العمل.

4- إن مشاركة أفريقيا في التجارة الدولية المبنية على منتجات السلع ذات القيمة العالية في السوق الديناميكية أمر محبط للآمال. فإن حصة أفريقيا

متواضعة جداً حين نتحدث عن تصدير المنتجات ذات القيمة العالية مثل الفواكه والخضروات والسمك والزيوت النباتية وهي المنتجات التي اكتسبت أهمية كبيرة في التجارة الدولية خلال السنوات العشرين الأخيرة. وتعتمد المنطقة على الأسواق الراكدة التي تتميز بتقلب الأسعار وانخفاض متواصل في الأسعار الحقيقية لسلع مثل القهوة والكاكاو والقطن والسكر والألياف الطبيعية والشاي.

5- زد على ذلك أن أفريقيا لم تنجح في زيادة الإنتاجية لمنتجاتها الزراعية. ويعود ذلك إلى جملة من العوامل من بينها أنظمة ملكية الأرض التي لا توفر الأمن والصعوبات القائمة في طريق التوصل إلى اقتصاديات التدرج والتكنولوجيات الضعيفة والسياسات التي أدت إلى تقليص دور المؤسسات الحكومية في خلق التجديد والاستثمار. وكانت النتيجة أننا فقدنا القدرة على المنافسة في إنتاج سلعنا التقليدية في مواجهة منتجين جدد يتمتعون بقدرات تنافسية أفضل في آسيا وأمريكا اللاتينية.

6- إن الاعتماد على السلع في حد ذاته ليس عاملاً حاسماً في غياب التقدم والنجاح في التنمية وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا، بل إن شكل هذا الاعتماد هو السبب الرئيسي في تعميم الفقر. إن الاعتماد على السلع الذي يتصف بقلة الإنتاجية وقلة القيمة المضافة وتردي نوعية الإنتاج ونقص القدرة على المنافسة هو الذي يعيق تحقيق المستوي المطلوب من النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. إننا عاقدون العزم على معالجة الأسباب الجذرية لهذا الوضع غير المريح بغية تحسين أداء تجارة السلع الأفريقية وتحويل هذا القطاع كمحرك للنمو والتنمية الاقتصاديين.

7- إن التعامل مع تدني وتقلب أسعار السلع هو أحد المهام الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي فيما يخص السلع. فمن 1977 إلى 2001، فإن مؤشر السلع الموحد للأنكتاد قد انخفض بنسبة 53% بالأرقام الحقيقية. وبالرغم من التحسن الذي طرأ في الفترة الأخيرة، فإن مؤشر السلع الموحد لم يتجاوز المستوي الذي كان عليه في 1995. بل إن الصادرات الأفريقية قد شهدت انقلاباً أكثر في الأسعار المتعلقة بالتجارة مقارنة بمناطق أخرى من العالم. ومما زاد الوضع سوءا تدني حصة أفريقيا في التجارة الدولية وعدم قدرة القارة على المشاركة في التجارة الدولية للسلع المصنعة. لذا ينبغي أن نستمر في السعي إلى خلق آليات لتحقيق أسعار أكثر عدلاً واستقراراً لمنتجي السلع الأفريقية كهدف أولي.

8- يجب أن نعّد نماذج مناسبة للتسليم من أجل إدارة مخاطر السلع سواء على مستوي المزارع أو على المستوي الوطني بهدف تقليص ضعف المزارعين أمام انخفاض الدخل وتقلب الأسعار. ويجب إيجاد وسائل تجديدية لإدارة المخاطر وتوفير هذه الوسائل للمزارعين لتمكينهم من إدارة المخاطر الناجمة عن تقلب الأسعار وتعرضهم للحوادث الجوية والمناخية أو الأخطار الأخرى التي تتعرض لها المحاصيل.

9- يجب اتخاذ التدابير الضرورية لتنويع السلع من الناحية الجغرافية وبهدف الوصول إلى منتجات جديدة وذات قيمة أكبر وكذلك تخزين حصة كبيرة من السلع ذات القيمة المضافة في اقتصادياتنا المحلية. وفي هذا الصدد، تحظى الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأهمية كبيرة. وعلينا بالتحديد اتخاذ التدابير المناسبة لضمان مساعدة صغار المنتجين على الدخول في مجالات جديدة من الأنشطة ودعم المنتجين الذين يتحملون تكاليف باهظة في تجاوز "حواجز الخروج من السوق".

10- في هذا الصدد، يجب أن نسعى لمعالجة شروط الوصول إلى السوق وتلبية احتياجات القدرات التوريدية بالتزامن مع تحديد الفرص التي تمكّن من تلبية شروط الأسواق فيما يتعلق بالنوعية والمتابعة والمعايير وحجم واستمرار التوريدات. والمسألة التي لها صلة وثيقة بذلك هي البني التحتية بما في ذلك مرافق التخزين ومخابر الفحص النوعية والنقل مما يساهم في تحسين القدرة التنافسية.

11- قد يكون الحصول على القروض هو العقبة الكأداء في طريق التنوع والتنمية المبنية على السلع. ومن الصعوبات الرئيسية كذلك صعوبة الحصول على الضمانات المصرفية وارتفاع أسعار الفائدة الأمر الذي يتطلب وجود أنظمة بسيطة تجعل من الإمكان التخفيف من تكاليف التمويل وزيادة توفر الموارد المالية مثل ربط القروض بالقطاعات الأكثر جاذبية من سلسلة التوريد واستخدام المنتوج نفسه كضمان مصرفي.

12- لم يتم استغلال كل إمكانيات التجارة بين الدول الأفريقية بعد. لهذا الغرض، ينبغي بذل جهود متضافرة للتخفيف من حدة المشاكل التي تواجهها اتفاقية التجارة الإقليمية وبالتالي جعل التجارة الإقليمية المحرك الرئيسي للتنمية. وتعتبر اتفاقيات التكامل الإقليمية في أفريقيا مثل الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا والإيكواس ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا/المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، بدعم من النيباد، آليات مهمة لرفع مستوي التجارة بين الدول الأفريقية عن طريق خلق فضاءات اقتصادية أوسع وتشجيع اقتصاديات التدرج. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نبذل كل الجهود الممكنة لجلب المزيد من الاستثمار في تنمية السلع وتحسين وسائل النقل والتخزين والبني التحتية للمواصلات ومزيد من مواءمة التدابير الخاصة بتسهيل التجارة بغية رفع مستوي تجارة السلع بين الدول الأفريقية إلى المستوي المقبول.

13- إننا على قناعة بأن التجارة بين دول الجنوب لها إمكانيات كبيرة في خلق استفادة متبادلة بين أفريقيا والدول النامية في مناطق أخرى. وفي الواقع، هناك أفق واعدة بأن توفر التجارة بين دول الجنوب "نافذة من الفرص" للبلدان الأفريقية لرفع مستوي الإيرادات من تصدير السلع.

14- وفي الوقت الذي توفر فيه "جولة الدوحة للمفاوضات من أجل التنمية" فرصة سانحة لتصحيح الخلل في الأسواق الزراعية الدولية من خلال تقليص أكثر لممارسات الحماية المخلة بالقواعد التجارية، ينبغي القيام بإجراءات تهدف إلى الاستجابة لحاجيات التنمية والأمن الغذائي لشعوبنا عن طريق المعاملات الخاصة والتفضيلية تحت مظلة النظم التجارية. إن بلداننا تحتاج إلى المرونة وفضاء السياسة اللذين على منظمة التجارة العالمية أن توفرهما تحت غطاء النظم التجارية المتعددة الأطراف من خلال اختيار أفضل الاستراتيجيات المناسبة للاستجابة لأوضاعنا. وفي هذا الصدد، فإن التقليص الفعلي والسريع للإعانات المقدمة للقطن والسكر وبعض منتجات السلع الأخرى الهامة بالنسبة للبلدان النامية، ستكون مبادرات تحظى بالترحيب في الوقت الذي تؤخذ فيه مصالح الدول المتلقية بعين الاعتبار.

15- نحيط علما بالتوصيات الواردة في "تقرير الحلقة الدراسية حول سياسة السلع الأفريقية والخيارات الاستراتيجية الواردة في الوثيقة EXP/AU/COMMODITIES/11(I).

ثالثا- خطة عمل حول السلع الأفريقية

إننا عقدنا العزم على إدماج استراتيجيات السلع ضمن خطط التنمية الوطنية وورقات استراتيجيات الحد من الفقر وكذلك إعطاء أولوية للبحث عن حلول للمشاكل التي يعاني منها قطاع السلع في إطار النيباد والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان سرت حول الزراعة. ولذلك، اعتمدنا خطة العمل التالية حول السلع الأفريقية:

1- **تحسين وضع السلع:**

(أ) نقل أهمية قطاع السلع ودوره الحيوي في تنمية أفريقيا إلى انتباه المجتمع الدولي باستغلال جميع الفرص الممكنة.

(ب) العمل على إنجاح برنامج عمل الدوحة خاصة في جوانبه المتعلقة بالزراعة وإلغاء المستويات العليا للتعريفة الجمركية وتصعيد حقوق التصدير بحيث يتم أخذ مصالح البلدان المعتمدة على السلع بعين الاعتبار وكذلك مصالح البلدان النامية التي تعتمد كلياً على استيراد المواد الغذائية.

(ج) إجراء دراسة عن جدوى وإمكانية تنفيذ خيارات تحسين أسعار السلع التي من مصلحة البلدان الأفريقية تصديرها؛ وعلى هذه البلدان تعزيز التعاون مع المستهلكين في إطار الأجهزة الدولية الخاصة بالسلع.

(د) استكشاف الأعمال المنسقة الممكنة لتقليص توريدات السلع الزائدة التي تعتبر البلدان الأفريقية المصدر الرئيسي لها.

(هـ) العمل بالتعاون مع الأطراف الأخرى المعنية لرفع الطلب العام على السلع؛ والمشاركة الفعالة في أنشطة التعريف بالمنتجات من أجل توسيع الأسواق والمشاركة في الأنشطة الهادفة إلى تحسين نوعية المنتجات وتنمية الأسواق.

(و) العمل في إطار المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية لضمان الانسجام في السياسات الحكومية لتعزيز التدابير المتخذة على المستوى الوطني ولخلق الانسجام.

2- **<u>تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأفريقية ومساهمته في التنمية:</u>**

(أ) إدماج تدابير رفع الإنتاجية وتحسين المنافسة في استراتيجيات الحد من الفقر وكذلك إدماج الحد من الفقر كهدف لبرامج رفع الإنتاجية الزراعية والمنافسة.

(ب) الاستثمار في مجال البني التحتية خاصة في المناطق الريفية بما في ذلك المرافق التي تعزز الإمدادات اللوجستية الخاصة بإنتاج وتجارة السلع مثل النقل والتخزين والري.

(ج) تحسين دعم الخدمات الموجهة للزراعة بما في ذلك خدمات الإرشاد وتقديم المشورة ومرافق الفحص والمخابر والخدمات البيطرية وتطوير سلالات جديدة من النباتات وتوفير البذور ودعم مشاريع الري. وتحديد خدمات الدعم التي لا يتم توفيرها ضمن النظام القائم حالياً في قطاع الزراعة مثل خدمات الإرشاد وتوفير البذور والمساهمات الأخرى والبدء في توفير هذه الخدمات مادام القطاع الخاص غير قادر على توفيرها.

(د) تعزيز قدرة صغار المنتجين ومنظماتهم على تحسين مهاراتهم الإنتاجية والتسويقية.

(هـ) إصلاح أنظمة امتلاك الأراضي بهدف تقليل النزاعات بين الأنظمة التقليدية والحديثة والتأكد من توفر المزارعين على شهادات ملكية واضحة لأراضيهم.

(و) أخذ بعين الاعتبار المتطلبات والاحتياجات التي يعبر عنها القطاع الخاص فيما يخص القوانين المنظمة وخدمات الدعم الحكومي؛ وفي هذا الإطار، دعوة القطاع الخاص إلى:

1) تضمين الانشغالات المتعلقة باستفادة المجموعات السكانية المستضعفة من عائدات الأنشطة ذات الصلة بالسلع في التزامات ومسؤوليات قطاع الأعمال.
2) تكوين شراكات مع القطاع العام لدعم إنشاء المؤسسات التي توفر خدمات لمنتجي ومصدري السلع.

3) المساهمة في تحسين القدرة التوريدية لصغار المنتجين وتمكينهم من تلبية الشروط النوعية والكمية والاستمرارية المطلوبة.

3- **تحسين مشاركة المنتجين الأفريقيين ورجال الأعمال في سلاسل التوريد الدولية**:

(أ) بحث سلاسل التوريد بصفة شاملة بهدف ضمان فعاليتها الكلية وتفادي الخلل الناجم عن ضعف ارتباطاتها والقيام بأنشطة التوعية فيما يخص سلاسل التوريد برمتها وتشجيع الاتصال بين أصحاب المصلحة في هذا المجال.

(ب) الاستثمار في إنشاء المرافق الضرورية للمنتجين وخاصة بالنسبة لصغار المنتجين بهدف تقيدهم بالمعايير الصحية والصحية النباتية والمعايير الأخرى المتعلقة بالمنتجات ومعالجتها سواءً لدى القطاع العام أو القطاع الخاص.

(ج) المشاركة الفعالة في الأنشطة التي تنظمها منظمات توحيد المعايير لضمان عدم فرض المعايير الجديدة بشروط غير واقعية على المنتجين الأفريقيين.

(د) التركيز ليس على أسواق التصدير الخارجية فحسب وإنما استغلال إمكانيات الأسواق الإقليمية والإقليمية الفرعية بشكل فعال.

(هـ) توفير وتسهيل المعلومات والتحاليل الشاملة والدقيقة والسهلة الاستخدام حول جميع جوانب إنتاج وتسويق السلع خاصة لصغار المزارعين.

(و) الدعوة إلى أنشطة القطاع الخاص الهادفة إلى تكوين شراكات مع الزبائن في الأسواق الخارجية بهدف بناء شبكات تجارية وتحسين المنافسة.

4- **تعزيز التنوع والقيمة المضافة:**

(أ) اعتماد نهج سلسلة القيمة الذي يمكّن المنتجين والمصدرين الأفريقيين من تحديد نقاط الدخول الأفضل ودعم تنظيم صغار المنتجين والتجار لأنفسهم من أجل زيادة قدرتهم على إجراء الصفقات وبالتالي اندماجهم في سلسلة التوريد الدولية وتعزيز القيمة المضافة المحجوزة في بلد التصدير.

(ب) إجراء دراسات جدوى وتقييم إمكانيات المجتمعات المحلية على معالجة السلع وإضفاء قيمة إضافية عليها ودعم الأنشطة التي تسير في هذا الطريق.

(ج) تنفيذ السياسات والتدابير الهادفة إلى معالجة مشاكل وعراقيل السوق بالإضافة إلى العمل على تحسين شروط الوصول إلى الأسواق في المحافل الدولية.

(د) تشجيع وتعزيز الاستثمار في تنويع السلع، الأمر الذي يعتبر ضروريا لتحقيق التنمية ولذا على الحكومات أن تعطي نفس الامتيازات للمستثمرين المحليين وكذلك للمستثمرين الأجانب.

(هـ) تقليص أخطار التنويع بما في ذلك توفير تدابير الدعم التي تشمل البذور المختارة وتكنولوجيات تحسينها ودراسات الجدوى ودراسات السوق.

5- **<u>توسيع الأسواق:</u>**

(أ) تسهيل ودعم إنشاء الأسواق المحلية والإقليمية العاملة بشكل جيد في مجال المنتجات الزراعية من خلال، من ضمن أمور أخرى، إلغاء العراقيل التنظيمية وسن التشريعات الخاصة بالمنافسة.

(ب) إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية المفروضة على تجارة السلع الإقليمية

(ج) تحسين شروط الوصول إلى السوق والدخول إليه على أساس التعاون بين بلدان الجنوب وبينها وبين بلدان الشمال على مستوي التعاون الأقاليمي على أساس النظام العام للأفضليات التجارية.

(د) تعزيز الخدمات المالية الخاصة بالتجارة بين بلدان الجنوب.

6- **<u>تمويل السلع والتأقلم مع الصدمات:</u>**

(أ) تعزيز القدرة على تخفيف الآثار السلبية لعدم استقرار السلع على مستوي الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي ودمج هذه الاستراتيجيات في الخطط الإنمائية وإعداد الخطط الهادفة إلى إدارة الصدمات ذات الصلة بالسلع بما في ذلك استخدام خطط التأمين.

(ب) خلق بيئة تنظيمية ومؤسسية تمكّن أصحاب المصلحة الوطنية من استخدام خطط مبنية على السوق لإدارة المخاطر.

(ج) توفير الحوافز لتشجيع تخصيص موارد القطاع الخاص للزراعة والأنشطة المتعلقة بها ودعم الشركة بين المؤسسات المالية المحلية والدولية وبين القطاعين العام والخاص.

(د) التأكد من أن النظام القانوني مساند لصغار المزارعين ومن إحقاقه لحقوق الملاك عند وجود نزاع.

(هـ) لعب دور فعال في تطوير أسواق رأس المال المحلي مما سيساعد في توفير الأموال اللازمة للتنمية الزراعية على الصعيد المحلي.

(و) تصميم آليات استثمار جديدة لضخ الفائض من عائدات السلع في الاستثمارات الاستراتيجية لتنمية أفريقيا (كما هو الحال مع صادرات البترول في الوقت الحالي).

(ز) تشجيع قطاع الأعمال من خلال:

1) الاستثمار في الأنشطة الزراعية في المجالات ذات الصلة مع اعتبار الجوانب التي تؤدي إلى جذب التمويل وليس الاقتصار على الأنشطة التي تدر الربح.
2) تحديد واستغلال النهج الذي يستخدم الأجزاء الكبرى من سلسلة التوريد لتسهيل خلق موارد للاستثمار واستخدام الحلول المتعلقة بإدارة المخاطر.
3) الاستفادة من العلاقات بين الفاعلين المختلفين للتخفيف من المخاطر وهيكلة التمويل على أساس المدفوعات من الدائنين.
4) تشجيع قطاع الأعمال المختص بالسلع لتحديد وتنفيذ قطاع متجدد للتمويل، مثل أنظمة استلام المخازن من أجل هيكلة المعاملات التي تجلب أموال المستثمرين مباشرة إلى قطاع المجتمع الأفريقي.
5) تطوير المهارات (خاصة بالنسبة للبنوك) للعمل مباشرة مع قطاع السلع والمشاركة الفعالة في توفير مهارات الإدارية المطلوبة.

7- **<u>بورصات السلع:</u>**

(أ) الالتزام بإنشاء بورصة للسلع ودعوة الاتحاد الأفريقي لإنشاء منبر في إطار الاتحاد الأفريقي لإجراء المناقشات حول تنفيذ مبادرات تبادلات السلع وخاصة لتمكين أطراف القطاع الخاص لمناقشة هذا المبادرات ومتطلباتها والعراقيل التي تقف في طريقها.

(ب) إنشاء منبر لاستعراض أداء البورصة (بعد أن يتم إنشاؤها) بهدف الوقوف على المشاكل القائمة وتحديد العراقيل التي على الحكومات التغلب عليها والأعمال المحددة الداعمة التي يمكن من خلالها صيانة المصلحة العامة على أحسن وجه.

(ج) المشاركة في تنظيم ورش إقليمية ووطنية ومؤتمرات حول قضايا تبادل السلع ودعم مثل هذه المبادرات بمشاركة المجموعات المهتمة بالموضوع.

(د) تمويل إعداد الوثائق الفنية والأكاديمية حول جوانب العملية لتنمية بورصات السلع في أفريقيا بما في ذلك إعداد مجموعة حول "أفضل الممارسات" والخطوط التوجيهية المتعلقة ببعض الجوانب مثل مراقبة العملات والتجارة الأقاليمية وملكية الحقوق والضرائب على المعاملات الخاصة بتبادل السلع.

(هـ) دعوة قطاع الأعمال الأفريقي إلى:

1) تطوير ودعم مبادرات تبادل السلع.
2) تطوير المهارات الضرورية لفهم عمليات تبادل السلع وبناء القدرة المؤسسية للدخول في تلك العمليات.
3) دعم تنظيم حملة علاقات عامة ونشر الوعي بين أوساط الجمهور حول عمليات تبادل السلع.
4) توفر الإرادة للتعامل مع الحكومات من أجل إزالة العراقيل التي تقف في طريق إنشاء بورصة للسلع وعملياتها.
5) بالنسبة للمهتمين بإجراء التبادل، عليهم اعتماد نموذج شراكة تعاوني ليس مع مجموعة من مصالح القطاع الخاص فحسب (مثل البنوك وشركات التخزين والإدارة) ولكن كذلك مع المؤسسات الحكومية.
6) الوصول إلى أكبر عدد ممكن من السكان وبالتالي توفر الإرادة للعمل مع الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي لجلب خدمات التبادل إلى مجموعة واسعة من البلدان والجماعات.

رابعا- تدابير الدعم الدولية

كل ما سبق ذكره يتم تسهيله عن طريق تخصيص كميات كبيرة من الأموال بزيادة المساعدة الإنمائية الخارجية المخصصة لتمويل التجارة في قطاع السلع عن طريق، من جملة أمور أخرى، إنشاء صندوق لتنويع الصادرات الذي سيكون في إطار هيكلة الصندوق المشترك للسلع ومن خلال تعزيز الموارد المخصصة للحساب الثاني من الصندوق المشترك للسلع بهدف تمويل التنويع وكذلك التدابير المخصصة لتنمية السلع. ويجب إعطاء الدعم لتفعيل فريق العمل الدولي المخصص للسلع الذي تم إطلاقه في الأنكتاد الحادي عشر وهو الذي سيأتي بأفكار جديدة وحلول تجديدية ويعرضها على المجتمع الدولي من أجل تعزيز النُهج المبنية على الشراكة.

1 - **التجارة:**

(أ) في إطار جولة مفاوضات الدوحة وعلى ضوء المبادئ الرئيسية للجات لعام 1994، يجب أن يسعى المجتمع الدولي لتحقيق:

1) تقليص شامل وسريع في الدعم المقدم للمنتجين المحليين من قبل الدول المتطورة.
2) الإلغاء المباشر للعلاوات المقدمة للتصدير وأشكال الدعم الأخرى المقدمة للصادرات الزراعية.
3) تعزيز الأنظمة الخاصة بإلغاء الحواجز غير التعريفية والتصعيد في التعرفة الجمركية التي تؤثر على التجارة في السلع الأولية والمنتجات المصنعة الأفريقية.

4) اتخاذ التدابير الخاصة باستخدام معايير الإنتاج والمعالجة التي تأخذ في الاعتبار مصالح وقدرات البلدان النامية.
5) منح حقوق الإعفاء من الضرائب والرسوم على كل منتجات البلدان الأقل نمواً وإلزام منظمة التجارة العالمية باحترام هذه الحقوق.
6) إعداد آليات للتسوية تهدف إلى معالجة عواقب الأفضليات التجارية والخسارة في الإيرادات.

(ب) توفير المساعدة لإجراء التغييرات على النظام التجاري الدولي.
(ج) دراسة تقديم التعويضات لمصدري الدول الأفريقية النامية عن الخسارات التي يتعرضون لها بسبب الإعانات المقدمة للتصدير وتدابير الحماية المحلية في الدول المتطورة.
(د) بحث وتحديد طرائق إنشاء صندوق تنويع التصدير الذي يركز على تنمية قدرة القطاع الخاص بما في ذلك تطوير منظمات المنتجين القوية النفوذ وتنمية البني التحتية الرئيسية.
(هـ) تسهيل ودعم الأعمال التي تقوم بها البلدان النامية الهادفة إلى تقليص توريدات السلع الزائدة إلى الأسواق الدولية.
(و) زيادة الموارد المخصصة للمساعدة الفنية الموجهة إلى تجارة السلع خاصة من حيث بناء القدرات.
(ز) توضيح ومراجعة وتحسين أحكام اتفاقية الجات لسنة 1994 المتعلقة باستقرار أسعار العملات من خلال اعتماد أنظمة إدارة الطلب من قبل البلدان المنتجة وكذلك الأحكام المتعلقة بالرسوم والقيود المفروضة على الصادرات في إطار مثل هذه الأنظمة.
(ح) إنشاء آلية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية بهدف إجراء مشاورات دولية بين أصحاب المصالح بشأن الخطوات الواجب القيام بها في الإطار القانوني للمنظمة من أجل التخفيف من ضرر تقلب الأسعار على المستويين الوطني والدولي.

<u>تمويل السلع وإدارة المخاطر:</u>

(أ) مراجعة طرائق عمل المرافق الدولية بما في ذلك خطط التعويض.
(ب) تحديد "الوسطاء" المناسبين مثل منظمات المزارعين والمجموعات التي توفر خططا لإدارة المخاطر التي يتعرض لها المزارعون بطريقة فعالة الكلفة.
(ج) بحث السبل الكفيلة لجعل الوكالات المانحة ترفع حجم تمويلها من خلال دعم الاستثمارات والشراكة مع القطاع الخاص.
(د) تعزيز قدرة رجال الأعمال الأفريقيين على تقديم مقترحات للاستثمار تحظى بقبول الوكالات الداعمة وهيئات التمويل.

(هـ) إنشاء برامج للسلع على المستوى المتوسط والبعيد يكون هدفها تحسين الإنتاج ورفع الإنتاجية وقدرة السلع الأفريقية على المنافسة.

بورصات السلع:

(أ) دعم مراجعة العمليات المتعلقة بالسياسات والقوانين والنظم بهدف خلق بيئة داعمة لتبادلات السلع.

(ب) دعم التدريب والبرامج الهادفة إلى نشر الوعي حول كيفية عمل بورصات السلع ومجالات استخدامها.

(ج) دعم إعداد خطوط توجيهية وجملة من "أفضل الممارسات" في مجال بورصات السلع.

(د) تقديم المشورة الفنية لمجموعات القطاع الخاص المهتمة بإجراء تبادل السلع.

(هـ) دعم البرامج المختصة في بناء القدرات والتي تركز على المصارف المحلية (باعتبارها وسائط بين مستخدمي التبادل وبورصات التبادل) وعلى اتحادات المزارعين (باعتبارها مستخدمة للتبادل).

(و) تمويل البحوث المستخدمة في مجال بورصات السلع.

(ز) دعم المشاريع النموذجية في هذا المجال مثل تلك التي تستخدم نُهجاً جديدة للوصول إلى المزارعين (مثل شبكات الهواتف النقالة وشبكات الاتصال المجانية عبر الإنترنت).

(ح) دراسة الاستثمار في المبادرات الخاصة ببورصات السلع الأفريقية.

خامسا- إطار المتابعة المؤسسي (الاتحاد الأفريقي)

يجب إنشاء آلية للمتابعة تحت مظلة مفوضية الاتحاد الأفريقي لرصد تنفيذ خطة العمل. ويمكن لهذه الآلية أن تتضمن إنشاء فريق عمل مختص في السلع الأفريقية تشارك فيه النيباد والمؤسسات المالية الأفريقية والقطاع الخاص الأفريقي.

وتُدعي المنظمات الدولية المعنية مثل الصندوق المشترك للسلع والأنكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الأخرى المختصة إلى تقديم الدعم لهذه الآلية.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2006

Report of the AU ministerial conference on commodities

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4148

Downloaded from African Union Common Repository